1-مفهوم تاريخ الوقائع الإقتصادية

يقصد **بتاريخ الاقتصاد:** "تلك الوقائع الاقتصادية التي عاشتها الشعوب والأمم عبر العصور والأزمان المتعاقبة".

أما **تاريخ الوقائع الإقتصادية** "فهو الدراسات التي ترصد أهم الأحداث الإقتصادية التي عاشتها الشعوب المختلفة والتي وقعت عبر التاريخ وعلى إمتداد فترات زمنية طويلة"[1].

حيث يوثق ويؤرخ هذا المقياس كل الأحداث الإقتصادية المهمة التي جرت أحداثها في فترات زمنية ماضية ومدى علاقتها بالحاضر والمستقبل.

2-أهمية دراسة تاريخ الوقائع الإقتصادية:[2]

1-الإستفادة من تجارب الماضي حتى لا تتكرر نفس الأخطاء والمساهمة في تسيير الحاضر والتنبؤ الجيد بالمستقبل.

2-إستنباط العديد من الأفكار والنظريات الإقتصادية المهمة والتي تزامنت مع وقوع هذه الأحداث

3-دراسة وتفسير هذه الأحداث بشكل علمي وذلك من أجل الإستفادة منها في تحسين الحاضر والمستقبل.

4-تحديد ودراسة مدى إنعكاس وتأثير هذه الأحداث التاريخية على بعض الجوانب الإنسانية الأخرى المهمة خاصة الجانبين السياسي والإجتماعي.

ومما لا شك فيه أن هناك ارتباطاً بين التاريخ الاقتصادي والحضارات المتعاقبةعبرالأزمان، والمتعددة الأماكن، فالعامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة نحو الحضارة والرقي؛ إذ لا يمكن بلوغ درجة الحضارة من دون تحقيق العامل الاقتصادي الناجح.

فلدراسة التاريخ الاقتصادي أبعاد وأفاق اكبر من ذلك وهكذا أمكن لدراسة التطور الاقتصادي أو تاريخ الوقائع الاقتصادية أن ترصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة من حيث مسيرتها في سبيل التقدم الاقتصادي، إذ انه كلما ظهرت علاقات إنتاج جديدة تم نضجها في إطار نظام قديم-حيث يبلغ النمو الاقتصادي حده النهائي في ظرف زمني معين-اوجب عليه مزاحمة النظام القديم لأنه أصبح يعكس حالة اقتصادية تم تخطيها مثلا" النظام الإقطاعي".

مع ملاحظة أن هذا يرجع أيضا إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة في أي فترة من فترات تطور الأنظمة وأيضا للطبقة الحاكمة ومدى استجابتها مع الظروف الراهنة في تلك الفترة.

---

[1]خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص ص 10 – 13.

-[2]بن طاهر حسين، " **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**"، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ،ص 7.

لذلك تعتبر الأحداث الاقتصادية الماضية هي كل التاريخ الاقتصادي، كما أن الأحداث الاقتصادية الجارية ستكون تاريخ اقتصاديا للأجيال القادمة، ولقد تطورت الفكرة الاقتصادية خلال مراحل التاريخ الإنساني تطورا بليغا، وتحولت من مجرد تأملات أو أفكار فلسفية حتى صارت كيانا علميا مستقلا له أصوله وقواعده.

3- الفرق بين تاريخ علم الاقتصاد وتاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ الوقائع الاقتصادية:

- تاريخ علم الاقتصاد: هو البحث في تطور التحليل الاقتصادي سواء من حيث ظهور النظريات الجديدة أو تطورها، أو من حيث تطور مناهج الدراسة الاقتصادية في استخلاص النظريات والمبادئ، ومنه فعلم الاقتصاد حديث ودراسة تاريخه لن تغطي سوى فترة قصيرة.

- تاريخ الفكر الاقتصادي: يقصد بالفكر الاقتصادي الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية، وهو الفكر الذي يتولى القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنبط النظريات , ويكشف القوانين الاقتصادية التي تفسر وتحكم هذه الظواهر,وكذلك يضع السياسات من اجل تطبيقها وحل المشكلات الاقتصادية, ومن هنا فان **المقصود بتطور الفكر الاقتصادي هو دراسة التطور الذي يصيب الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية.**

-تاريخ الوقائع الاقتصادية: هو عرض وتحليل الأحداث التاريخية بهدف استخلاص المضامين الاقتصادية التي تنطوي عليها والانعكاسات الناتجة عنها بالإضافة إلى تحديد أسبابها وآثارها.

3- علاقة الفكر الاقتصادي بالتاريخ الاقتصادي وبعلم الاقتصاد: [3]

هناك علاقة وثيقة بين الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي وعلم الاقتصاد من حيث الترابط العضوي والتأثير التبادل حيث الاعتماد الكبير على الفكر الاقتصادي في تفسير الوقائع الاقتصادية واكتشاف القوانين.

ا-علاقة الفكر الاقتصادي بالتاريخ الاقتصادي: يتناول التاريخ الاقتصادي دراسة الوقائع الاقتصادية التي حدثت من تاريخ المجتمعات البشرية مند نشوء الإنسان ، إن تفسير هذه الوقائع

[3] نفس المرجع ، ص15.

وتأصيل أسبابها واستنباط الحلول الملائمة للمشكلات الاقتصادية يتولاها الفكر الاقتصادي الموضوعي المحايد، ولذلك فهناك علاقة وثيقة بين تاريخ الوقائع الاقتصادية وتاريخ تطور الفكر الاقتصادي الذي يساهم في استنباط النظريات واكتشاف القوانين ووضع السياسات التي تخدم المجتمع في إيجاد الحلول لمشكلاته وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية (الطبيعية , المالية والبشرية).

ومن غير الممكن عزل الفكر الاقتصادي عن الوقائع الاقتصادية لأن التاريخ الاقتصادي يحدد الإطار العام للمشكلات الاقتصادية بينما يتولى الفكر الاقتصادي إيجاد الحلول لها والسياسات الملائمة للتطبيق . ولهذا فان الفكر والتاريخ الاقتصادي يكمل كل منهما الآخر.

ب- علاقة الفكر الاقتصادي بعلم الاقتصاد: يبحث علم الاقتصاد في تطور الوسائل والأدوات المتاحة للتحقق من صحة النظريات المفسرة للظواهر الاقتصادية واختبارها عن طريق الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي كما يشمل علم الاقتصاد اكتشاف القوانين الاقتصادية التي تحكم العلاقات الإنتاجية والعوامل المؤثرة على الإنسان كمنتج ومستهلك فتحدد وتوجه تصرفاته الموضوعية المنطقية والشخصية التي قد تكون غير منطقية ولكن لها تأثيرات على مجموع الاقتصاد الوطني.

وتتضح علاقة علم الاقتصاد بالفكر الاقتصادي من خلال الواقع الذي يشير إلى إن علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة ولا دون التأثر بالمراحل التاريخية السابقة لتطور التاريخ الاقتصادي والفكر الاقتصادي. فالنظريات الاقتصادية نشأت تدريجيا وكنتيجة لمحاولات فكرية متتابعة. ولذلك فان فهم الاقتصاد لا يمكن أن يتم بمعزل عن تطور الفكر الاقتصادي, ويتعين التفريق بين علم الاقتصاد كعلم له قوانينه ونظمه ومنطقه لتفسير الظواهر الاقتصادية وبين الأفكار الاقتصادية باعتبارها آراء مباشرة راودت المفكرين والمصلحين حول ماهية الثروة أو طبيعة ووظائف النقود في فترة ما, والأفكار الاقتصادية هي بالطبع سابقة لظهور علم الاقتصاد فلا بد أن يسبق ظهور العلم بعض الأفكار عن الحقائق التي يتوفر العلم على دراستها.

أهم المراجع في هذا المقياس:

1-معين أمين السيد، دروس في مادتي مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية، دار المسيرة، الجزائر ،2008 .

2-خبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

3-ماجدة شلبي، تاريخ الفكر الاقتصادي من أفلاطون إلى المعاصرين، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015

4-محمد عبد العزيز عجيمة، محمد صحراوي إسماعيل، التطور الاقتصادي.

5-أمين سمير، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/لبنان الطبعة الثانية، 1992.

6-الموسوي ضياء مجيد – اهتزازات في أسس العولمة-ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 2005.

7-الحمش منير، العولمة ليست الخيار الوحيد، دار الأهالي للتوزيع- دمشق/ سوريا،2001

المحاضرة 2: تاريخ الوقائع الإقتصادية في ظل النظام المشاعي(البدائي)

أولا: مفهوم المشاعية البدائية

يعد النظام المشاعي(البدائي) أول نظام اقتصادي اجتماعي في التاريخ استمر لفترة طويلة حوالي 19 ألف سنة، وكانت وسائل الإنتاج التي استخدمها الإنسان بسيطة وبدائية كالعصا أو الحجر، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جداً، لذلك لم يكن في مقدور الأفراد مواجهة الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها، وقد عاش الأفراد في مشاعات قبلية متوحدين على أساس قرابة الدم، وكانت المحاصيل القليلة التي لا تكاد تفي بحاجة الإنسان توزع بين أفراد المشاعة توزيعاً متساوياً، فكانت وسيلة الإنتاج الرئيسة هي الأرض، وكان نمط الإنتاج تعاونياً وجماعياً.

ثانيا: مراحل تطور النظام البدائي: انقسم الى 3 مراحل:[1]

1/ المرحلة الوحشية: تبعا لفنون الإنتاج المستخدمة تنقسم الى 3 اطوار:

-الطور الأول اعتمد فيه الانسان على جمع وإلتقاط الثمار بواسطة العصي والحجارة ولم يميزهم عن القطعان الحيوانية سوى تصرفاتهم الإنسانية.

-الطور الثاني وتميز بإحتراف صيد السمك وبإستخدام النار المتولدة عن الإحتكاك.

- الطور الثالث إتسم بالتوسع النسبي في الصيد وفي صنع القوس والسهم في الصيد وخاصة بعد إكتشاف النار ومعرفة أهميتها.

2/ المرحلة البربرية: لقد تطور الفن الإنتاجي في هذه المرحلة نسبيا حيث لجأ الإنسان لتربية الماشية وزراعة النباتات ثم تربية الحيوانات المنزلية وري الزراعة ثم إستخدام الآجر والحجارة في البناء وإتسمت نهاية هذه المرحلة بإستخدام المحراث والتوسع في الزراعة.

3/ مرحلة التمهيد الحضاري: وتعتبر هذه المرحلة هي الحد الفاصل بين النظام البدائي والنظام المدني أي نظام الرق.

ثالثا: عناصر النظام البدائي:

1- القوى المنتجة: وتشمل:

---

[1] معين أمين السيد، **دروس في مادتي مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية**، دار المسيرة، الجزائر، 2008، ص27.

أ-أدوات الإنتاج: تتمثل أدوات الإنتاج في الحصى والحجارة وتميزت بالبدائية والبساطة وظلت لمدة طويلة حتى سميت تلك الفترة الزمنية "بالعصر الحجري" ومع التطور اكتشف الإنسان المعادن واستطاع تشكيلها في صنع الأدوات المعدنية مما انعكست نتيجته في الزراعة وذلك بإستخدام المحراث، وبحرث مساحات واسعة توصل الإنسان إلى طريقة ري تلك المساحات.

ب-فنون الإنتاج: كان لتقدم أدوات الإنتاج تأثيره على مبدأ تقسيم العمل حيث كان في بادئ الأمر قائما على أساس الجنس، الرجل في شؤون الصيد والحرب والمرأة في شؤون البيت والأسرة وبظهور مبدأ تقسيم العمل، زادت إنتاجية العمل ثم ظهر التقسيم الإجتماعي الأول للعمل حيث تخصصت بعض القبائل في الزراعة والآخر في تربية الماشية ثم بمرور الزمن وإزدهار صناعة المعادن تخصصت بعض القبائل الأخرى في صناعة أدوات الإنتاج كالمحراث وغيرها.

2-علاقات الانتاج في المجتمع البدائي[2]:

بما أن الفرد لا يقوم بمفرده بعملية الإنتاج لأنها تنشأ في صورة علاقات بين الأفراد فهنا يجدر بنا حصر علاقات الإنتاج في القانون الاقتصادي الأساسي لنظام إنتاج المشاعية البدائية وهو (ضمان وسائل المعيشة الضرورية للإنسان بالإعتماد على أدوات إنتاج بدائية وعلى أساس مشاعية تملك وسائل الإنتاج العمل الجماعي وطريقة التوزيع المتساوي للمنتجات) ومن هذا القانون يمكن استنتاج ما يلي:

أ – السمة الأولى تتميز علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي بالعمل الجماعي الذي يأخذ شكل التعاون البسيط، حيث يقوم كل أفراد العشيرة بالعمل بطريقة جماعية دون أن يكون هناك تخصص أو تقسيم عمل.

ب -السمة الثانية هو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالسمة الأولى (العمل الجماعي) والتعاون البسيط (اذ كانت الأرض وجميع الموجودات) أي أدوات العمل ملكا للجميع.

ج – ثمار العمل من المواد الاستهلاكية (كانت مشتركة) للأسباب السابقة.

د – طريقة التوزيع هي المساواة للأسباب السابقة أيضا.

---

[2] خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001، ص 8.

رابعا: التنظيم الإجتماعي والتقسيم الطبقي في المشاعية البدائية:[3]

1-التنظيم الاجتماعي – نظام العشيرة– :كانت العشيرة تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع البدائي ويذكر أن المرأة احتلت مكانة مرموقة ولعبت دورا هاما في المرحلة الأولى للنظام العشيري وذلك بسبب شروط الحياة المادية نفسها.

وقد تعاظم دور المرأة إلى أن أصبح النسل ينسب إليها حيث سميت هذه المرحلة **بنظام العشيرة الأمومية** إلا أن تطور القوى المنتجة وظهور التدجين المتطور والمراعي والزراعة المتطورة (والتي كانت من اختصاص الرجل) أدى إلى انقلاب الموازين وانتقلت السيادة من المرأة إلى الرجل وأصبح النسل ينسب إليه **وحل نظام العشيرة الأبوية** محل العشيرة الأمومية.

2-التقسيم الاجتماعي للعمل:

ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل مع ظهور كل من الزراعة والرعي، حيث حصل تخصص في العمل(تقسيم للعمل) على أساس المشاعيات، وكان أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل هو تقسيم العمل على أساس المشاعيات والذي يتألف من قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وهو ما زاد في إنتاجية العمل لحد كبير.

3-ظهور الملكية الخاصة والطبقات:

ويمكن القول عند التكلم عن الملكية الخاصة والطبقات أننا بصدد التكلم عن مرحلة جد متقدمة من النظام المشاعي(تكاد تكون بمثابة مرحلة انتقالية بين النظام المشاعي ونظام الرق)، فبعد التطور الحاصل على مستوى أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية وهو الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة، فإرتفاع الإنتاجية سمح بالإنتاج في الزراعة والرعي والحرف على نطاق اجتماعي أضيق من العشيرة وهو الأسرة التي أصبحت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع، وبهذا أفسح العمل الخاص على نطاق الأسرة المجال تدريجيا للحلول محل العمل الجماعي المشترك وهو ما أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

خامسا: انهيار النظام المشاعي: هناك عدة عوامل أدت إلى زوال النظام المشاعي نذكر منها:

- تقدم الفن الإنتاجي وخاصة بعد اكتشاف المعادن وتطور أدوات الإنتاج.
- التقسيم الاجتماعي المتوالي للعمل.
- نهاية التوزيع المتساوي وظهور الطبقات.
- ظهور فئة جديدة لا تمارس الأعمال المتعارف عليها كالزراعة وتربية الماشية والحرف حيث تخصصت في المبادلات وهي فئة التجار.

---

[3]نفس المرجع، ص10.

– الحروب بين العشائر والقبائل، حيث تواجد أسرى الحرب الذين كانوا يكلفون بالعمل الإنتاجي وخاصة أن قيمة العمل البشري كانت في حاجة ضرورية لزيادة الإنتاج.

كل تلك العوامل أدت إلى تدهور النظام البدائي(المشاعي) وظهور نظام الرق(العبودي).

الوقائع الاقتصادية في ظل النظام العبودي

أولا: مفهوم النظام العبودي: يعد نظام الرق أو العبودية–الذي حل محل النظام المشاعي البدائي– أول نظام في التاريخ يقوم على الإنقسام الطبقي وإستغلال الإنسان لأخيه الإنسانً. وهناك عدة عوامل ساهمت في ظهور هذا النظام الاقتصادي، ومن أهمها:[1]

- التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل.
- ظهور إمكانية العمل الفردي نتيجة تطور وسائل وإنتاجية العمل.
- ظهور الملكية الفردية وما ترتب عنها من علاقات اقتصادية جديدة أخلت بنظام التوزيع المتساوي لمنتوجات العمل.

لقد أدى التبدل الحاصل في بنية المجتمع إلى حتمية تطور ونمو قوى الإنتاج وإنحلال العلاقات الإنتاجية للقبيلة البدائية، فحل العمل الفردي محل العمل الجماعي، وحلت الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، هذا ما أدى بدوره إلى تغير في منظومة الحقوق والواجبات.

ثانيا: خصائص النظام العبودي: وفيما يلي يتم التعرض لأهم خصائص النظام العبودي[2].

1- الملكية:

ساد في هذه الفترة ما يسمى بنظام الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج، الأرض وأدوات العمل.بالإضافة إلى امتلاك الإنسان–العبيد – واعتبار العبد شيئا من الأشياء وأداة من أدوات الإنتاج – أداة عمل ناطقة عند الرومان – مع الحرية المطلقة في التصرف في هذه الممتلكات بما فيها العبيد والذين كانوا محرومين من جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- العمل:

لقد كانت السمة الغالبة للعمل في هذه المرحلة هي العمل الجماعي والتعاون بين العبيد ولكن في إطار الإكراه الاقتصادي والقسر – الاستغلال – لصالح السادة الدين يمتلكون أدوات العمل بما فيها العبيد. إلى جانب عمل العبيد في جميع المجالات – الزراعة والرعي والعمل الحرفي– إذ كان العبيد يقومون بإنتاج الجزء العظم من المنتجات ويشكل نشاطهم العمود الفقري في عملية الإنتاج في المجتمع العبودي –كان هناك بعض المنتجين من الأحرار الدين كانوا ينتجون بصفة فردية حيث تمتعوا بحرية امتلاك وسائل الإنتاج والعمل وكانوا في الغالب متخصصين في بعض الأعمال الحرفية – الحدادة والألبسة والزراعة – إلا أنهم في نفس الوقت يخضعون للنظام العام، حيث كان يتعين علىهم دفع ضرائب – جزء من دخولهم – للدولة سواء في صورة نقدية أو عينية وكانت هذه الفئة من الأحرار تمثل عمداء الجيش، إذ لا يسمح للعبيد بالعمل في الجيش وذلك لحاجة الأسياد الماسة إليهم لممارسة أوجه النشاط المختلفة.

---

[1] عبد السلام الترمانيمي، **الرق ماضيه وحاضره، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، الكويت، 1979، ص18.

[2] مركز زايد للتنسيق والمتابعة، " **نظام الرق عبر العصور**"، دولة الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2001 ،ص ص7 –10.

3-نمو القوى المنتجة:

حدث تطور كبير في وسائل الإنتاج الزراعي وظهرت أدوات عمل جديدة لم تكن معروفة من قبل– المذراة، المنجل، والمعول– كما حدث تخصص في العمل الزراعي نفسه – تقسيم اجتماعي للعمل– تمثل في ظهور أعمال البستنة وبعض الزراعات الجديدة، أما في المجال الحرفي فقد حدث تطور هام في صناعة الأواني والحدادة كما انفصلت صناعة النسيج عن صناعة الغزل وظهرت صناعة الألبسة وأدوات الزينة كأعمال مستقلة – ويؤكد المؤرخون أنه في القرن 4 و 5 ق م كان في اليونان حوالي 50 حرفة–.

-4القانون الاقتصادي الأساسي:

يمكن تلخيص القانون الاقتصادي الأساسي للنظام العبودي فيما يلي:

– إنتاج الخيرات المادية الموجهة لسد حاجات الأسياد المتزايدة بإستمرار وكان يتم ذلك عن طريق الاستثمار في العبيد .

.–.كانت المنتجات توزع بين السادة والعبيد، وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزئين:

أ –**المنتوج الضروري:** وهي كمية من المنتوج (الحبوب مثلا) موجهة لسد الحاجات الأساسية للعبيد من اجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والإستمرار في الإنتاج.

ب –المنتوج الفائض: يمثل القسم الأعظم من المنتوج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الإستهلاكية وبناء القصور والمسارح وغيرها.

-5العلاقات الإقتصادية والنقدية في النظام العبودي[3]:

أ – التبادل:(ظهر التبادل وتطور في ظل نظام المشاعي وكان يتم بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة) تطورت عمليات التبادل في هذه المرحلة وأصبحت بظهور النقود – التي تطورت هي الأخرى وأخذت أشكالا مختلفة – تتم في شكل سلعة – سلعة نقدية – سلعة، وقد لقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية، والملح والسمك المجفف والجلود، ثم تطورت النقود وأخذت أشكالا معدنية وكان لها أثر كبير في تطور وتنمية التجارة.

ب –ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي:

في ظل تباعد المنتجين عن بعضهم البعض وتبعثرهم أدى هذا إلى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشترين – بعد أن كان يتم التبادل بين المنتجين مباشرة – فتعاظم دور النقود كوسيط للمبادلة، حيث تخصصت فئة من التجار بشراء وبيع السلع وكان الفرق بين سعر البيع والشراء مصدر الربح التجاري وبذلك لم يعد دور النقود مقياسا للقيمة فقط بل أصبحت وسيلة لجمع الثروة وظهر لأول مرة رأس المال التجاري.

أما رأس المال الربوي الذي ظهر في هذه المرحلة فقد اتخذ من النقد كوسيلة للإقراض، حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين والحرفيين والأفراد مقابل معدل فائدة محدد.

---

[3]عبد السلام الترمانيمي، مرجع سبق ذكره، ص20.

المحاضرة 4: الوقائع الإقتصادية في ظل النظام الإقطاعي

1/ظهور النظام الإقطاعي:[1]

كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد في أوربا في العصور الوسطى حيث نشأ هذا الأخير على أنقاض النظام العبودي وذلك بعدما قامت القبائل الجرمانية بإحتلال روما، وبالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية (476 م)، كما قامت الدولة الإسلامية في القرن الثامن الميلادي بشن الحروب على الإمبراطورية الرومانية الشرقية والإمبراطورية الفارسية.

في ظل هذه الظروف بدأ النظام الإقطاعي بالتشكل لأن ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية لذا عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم، ومع مرور الوقت بدأ هؤلاء القادة بإتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية فأصبحت وظائفهم وألقابهم وراثية وصاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم وكان لكل إقطاعية جيشها الخاص حتى أن اغلب الإقطاعيين بدؤوا بسك (بإصدار) النقود بأسمائهم، وبذلك بدت الإقطاعية وكأنها وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية (وبالتالي تشكل ما يسمى بالهرم الإقطاعي الذي يأتي في قمته الإمبراطور الذي فقد نفوذه السياسي والاقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم التي تتألف من قادة الإقطاعيات– النبلاء – الأشراف — اللوردات).

2/أسباب قيام النظام الإقطاعي: يمكن أن نختصرها في ثلاثة أسباب أساسية:[2]

- سقوط روما وتعاظم دور الإقطاعيين والنبلاء قضائيا وماليا وعسكريا وابتعادهم عن سلطة الإمبراطور.
- الحروب والنزاعات بين الاقطاعات والتي شلت العلاقات التجارية مما أدى إلى ظهور الاقتصاد المغلق للإقطاعة.
- الفتوحات العربية والإسلامية ودورها في القضاء على العبودية في اسبانيا.

3/مفهوم الإقطاعة: هي تلك الوحدة الاقتصادية وتعرف بالضيعة أو الريف الأوروبي القائمة على الإنتاج الطبيعي وتهدف إلى الاكتفاء الذاتي فهي اقتصاد مغلق زراعي وهي عبارة عن أرض محصنة تحوي أراضي مزروعة وأراضي مشتركة وأراضي غابات تتشكل من قرية أو أكثر يتوسطها قصر السيد الإقطاعي الذي يمتلك الأرض بجواره أكواخ يقطنها أقنان الأرض.

4/الزراعة في العهد الإقطاعي:

استولى قادة الإقطاعيات على اغلب الأراضي الزراعية بطرق مختلفة كإرهاق الفلاحين بالضرائب الشيء الذي يدفعهم إلى تسليمها بعد الغرق في الديون، أو قيام المزارعين بتسليم أراضيهم للإقطاعي طوعا مقابل الحصول على

---

[1] داليا عادل الزيادي، **النظم الاقتصادية المقارنة**، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، بدون سنة نشر، ص 28.

[2] صباغ رفيقة، " **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس، الجزائر، 2016 ، ص3.

حمايته –خوفا – وبهذا الشكل أصبحت اغلب الأراضي ملكا للإقطاعيين وتحول المزارعين وأسرهم إلى أقنان للأرض (عبيد للأرض) يعملون لدى الإقطاعيين وتحت سيطرتهم.

وكانت الأراضي الإقطاعية ملكا للإقطاعي وموزعة بالشكل التالي:

1– أ راضي السيد الإقطاعي: جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه والجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع إلتزامهم بدفع جزء من المحصول في شكل ريوع نقدية أو عينية لسيد الإقطاعية وللكنيسة (اندمجت الكنيسة في النظام الإقطاعي وأصبحت جزءا منه تدافع عنه وتحبذه وارتبطت بذلك مصالحها بمصالح النظام الإقطاعي).

2– أراضي الأقنان: وهي قطع صغيرة جدا، تتم زراعتها من قبلهم مقابل دفع ريع للسيد الاقطاعي ويلتزم المزارعون بالعمل وفق نظام السخرة في ذلك الجزء من الأرض المخصص للإقطاعي حيث يخصصون أياما معينة من الأسبوع للعمل على أرضه دون مقابل.

3– الأراضي البور: تمنح من السيد الاقطاعي للإنتفاع بها من قبل عامة الأفراد في أوقات معينة وقد كانت تستخدم للرعي.

أنماط الإنتاج الزراعي(طرق الزراعة): انقسمت عموما إلى ثلاث أنظمة (أنماط):

أ–نظام الحقل الواحد: حيث كانت تزرع كل المحاصيل أو نفس المحصول في الحقل الواحد لعدة مرات متتالية حتى تفقد الأرض خصوبتها، ومن ثم ينتقل أو يهاجر الفلاحون إلى حقل آخر.

ب–نظام الحقلين: وفيه يتم تقسيم الأرض أو المساحة الزراعية إلى حقلين، تتم زراعتهما بالتناوب.

ج–نظام الحقول الثلاثة (الثلاثة حقول): ويقوم على تقسيم الأرض إلى ثلاث حقوق، حيث تتم زراعة اثنان فقط لكن بمحصولين مختلفين، في العام الثاني يتم إراحة أحد الحقلين المزروعين وزراعة الثالث بمحصول آخر وهكذا.

ومن هنا فالعلاقة بين مالك الأرض السيد كانت قائمة على أساس التبعية، وبهذا كان المجتمع ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين وهما طبقة الإقطاعيين والفلاحين، والى جانب هذا كانت هناك فئات أخرى مثل صغار المنتجين من فلاحين وحرفيين وتجار ومرابون .

وكان اقتصاد الإقطاعية يميل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي (اقتصاد مغلق) فنادرا ما تتم المبادلة بين الإقطاعيات وكانت الزراعة تمثل أهم نشاط اقتصادي في اروبا .

5/الصناعة في النظام الإقطاعي:

ظهر في مجال الصناعات الحرفية تنظيمات نقابية (ابتداءا من القرن 12) تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة (يمارس النشاط الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية) تسمى بالنقابات الطائفية، فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها ومهمتها تنظيم النشاط الحرفي، حيث تقوم هذه النقابات بما يلي:

–1تحديد الأسعار والمحافظة عليها، تحديد عدد العمال في كل حرفة مع وضع شروط للعضوية في النقابة .

–2الإشراف على الإنتاج وضمان جودته. .

وتجدر الإشارة هنا أن هذه المرحلة عرفت ضعف وانحسار التجارة بين اروبا والشرق وهذا راجع لعدم وجود الأمن والإستقرار في الطرق التجارية التقليدية المؤدية إلى الشرق وذلك بعد تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية، لذلك فإن اروبا في عهد الإقطاع تميزت بالإكتفاء الذاتي واقتصرت تجارتها مع العالم الخارجي على بعض المنتجات فقط.

نتيجة ظلم الاقطاعي تمرد الكثير من الحرفيين والفلاحين وهربوا من الاقطاعية نحو المدينة فعملوا في مجال المراباة والصيرفة والحرف اليدوية وهو ما دعم ظهور التبادل السلعي بين المدينة والريف وذلك بعد الحروب الصليبية في حوالي القرنين 12 و 13 فإزدهرت التجارة في المدينة وبرزت المنظمات الحرفية والنقابات الطائفية.

6/عوامل انهيار النظام الإقطاعي و ظهور النظام الرأسمالي:[3]

1 –قيام الدولة القومية (الوطنية) والقضاء على طبقة الأسياد: أمام انتشار الظلم في الإقطاعية واتساعه بدأ هروب الحرفيين ورقيق الارض نحو المدينة نظرا لبروز مكانة المدينة وسيطرتها على عملية التبادل والتجارة انتشر استعمال النقود في الاقطاعية وهذا لحاجة السيد وضرورة التبادل الأمر الذي ساعد القن على التنقل التدريجي نحو الحرية وزاد الضغط على الإقطاعي بتحالف تجار المدينة مع الملوك من أجل القضاء على الإقطاع واستطاع بعض ملوك الدول الأوروبية أن يكونوا سلطة مركزية ويسيطروا على اراضيهم مثل إسبانيا فرنسا انجلترا البرتغال .

2 –الاكتشافات الجغرافية والاستعمار الأوروبي حيث كانت سببا في تدفق المعدن الثمين على أوروبا وظهور موجة الاستعمار الأوروبي.

3– تطور عدد سكان المدن الأوروبية: ابتداء من منتصف القرن 16 تسارع تزايد عدد سكان المدن الأوروبية بسبب تدفق الثروات على أوروبا وارتفاع مستوى المعيشة للأفراد مما أدى إلى ارتفاع الطلب على المواد الغذائية وبالتالي رفع سعرها وتحول الإنتاج الزراعي من طبيعي (اكتفائي) إلى بضاعي(سوقي)هدفه تحقيق الربح الرأسمالي.

4–التطور الفكري والإصلاح الديني: في هذه المرحلة أقرت الكنيسة بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة وهو ما أحدث تغييرا جوهريا واعتبرت الكنيسة الإقراض بفائدة ليس ربا وإنما هو مشاركة في الأرباح وهو ما أعطى دفعا قويا للنظام الرأسمالي.

5– تطور النظام المصرفي والنقدي: أصبح المودع في المرحلة الرأسمالية التجارية يتلقى فائدة عوضا عن دفع فائدة وهو ما رفع الادخار وزاد في رؤوس الأموال الاستثمارية الرأسمالية التجارية.

---

[3] نفس المرجع، ص34.

الوقائع الإقتصادية في ظل النظام الإسلامي:

من المعلوم أن مصادر الاقتصاد الإسلامي هي القرآن والسنة والأحكام الفقهية المتراكمة، وأصول التشريع المعتمدة حيث تستجيب للحاجات المتجددة للمجتمع الإسلامي.

والنظام الاقتصادي الإسلامي نظام شامل لأن دين الإسلام دين شامل ينظم علاقة العبد بربه وعلاقته بإخوانه في المجتمع

تعريف الإقتصاد الإسلامي:

"هو مجموعة الأحكام والقواعد التي تطبق على النشاط الاقتصادي في المجتمع المسلم، والتي ترتكز بالأساس على مصادر الشريعة الإسلامية وخاصة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة"[1].

الهيكل العام للإقتصاد الإسلامي

يقوم الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي على تحريم الربا ويرتكز على ثلاثة مبادئ رئيسة تميزه عن سائر المذاهب الاقتصادية الاخرى وهي مبدأ الملكية المزدوجة ومبدأ الحرية الاقتصادية ضمن نطاق الشرع والعقل ومبدأ العدالة الاجتماعية.

1) الربانيةُ:

النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام نظامٌ ربَّانيُّ المصدر، فالوحي الإلهي - ممثلًا في القرآن والسُّنة - هو مصدر هذا النِّظام، ويأتي بعد ذلك مصادر التَّشريع الأُخرى كالإجماع، والقياس، والاجتهاد.

2-التوازن:

النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ نظام وسطيٌّ ﴿ **وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا** ﴾]البقرة: 143]، قوامه العدل والقسط، فلا طغيان ولا إخسار، ولا مكانَ فيه للتَّوازن المصنوع أو المغشوش، ولا توازنَ سوى لتوازن العدل والقسط، (والوسطية) في مآلاتها هي التَّوازن، وهو التَّوازن بين المثاليَّة والواقعيَّة، وبين المادِّيَّة والرُّوحيَّة حيث يجمع بينهما، وبين مصلحة الفرد، ومصلحة الجماعة، ومصلحة الدَّولة، وبين مصلحة الأغنياء، ومصلحة الفقراء، بالإضافة إلى التوازن بين المادية والروحية فالإنسان عبارة عن مادة وروح

ومن مظاهر توازنه ما يلي:

أ. الجَمْعُ بَيْنَ الثَّبَاتِ وَالتَّطَوُّرِ:

---

[1] فؤاد عبد الله العمر، "**مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**"، " البنك الإسلامي للتنمية"، بحث رقم 62، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2003، ص 12.

ففي الاقتصاد الإسلاميِّ أمور ثابتة لا تتغير مهما تغيَّر الزَّمان والمكان، كالأصول الاقتصاديَّة الَّتي وردت بنصوص القرآن والسُّنَّة، وهناك أمور متطوِّرة، وهي كيفيَّة إعمال وتطبيق هذه الأصول الإلهيَّة بحسب متطلِّبات الزَّمان والمكان.

2) العَالَمِيَّةُ:

النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ نظام عالميٌّ، وهذه العالميَّة تنبثق من عالميَّة الرِّسالة، الَّتي جاءت بمنهج الإسلام الشَّامل الَّذي يمثِّل النِّظام الاقتصاديُّ أحدَ أجزائه، فلا يُمكن حصر نطاق النِّظام الاقتصاديِّ الإسلاميِّ على بيئة، أو مكان معيَّن، أو قوم محدَّدين كما هو الحال في نظام الاقتصاد التَّقليديِّ الَّتي ارتبطت بالبيئة المحيطة، والفلسفة المعتنقة، والهوى المتَّبع، فقد ارتبط نزولها بقومها خاصَّةً، بينما أُنزلت الشَّريعة الإسلاميَّة للنَّاس كافَّة.

الأوضاع الإقتصادية في ظل الإسلام:[2]

حث الرسول صل الله عليه وسلم أصحابه عمى الاهتمام بالزارعة واستغلال الأراضي وقام بتنظيم عملية الري وأيد مبدأ الاستفادة من الخبرة القديمة والنشاط الإنتاجي لغير المسلمين وانتشر الرعي في الأرياف والقرى وخارج المدن.

واهتم الرسول(ص)بالصناعة وشجع المسلمين عليها فتعلم بعضهم صناعة السيوف بالمدينة كما ابتعث من يتعلم صناعة المجانيق والدبابات بجرش.

إلا أن المسلمين في عهد الرسول(ص)بصفة عامة لم يهتموا بالصناعة اهتماما كبيرا لاعتمادهم بالدرجة الأولى على التجارةل والتي كانت تنشط في مكة، وتربية المواشي والزارعة ولكنهم مع ذلك صنعوا ما يحتاجون إليه من الثياب والخيام والأسلحة والأواني وغيرها من الصناعات الخفيفة.

أما التجارة فتعتبر التجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية في جزيرة العرب وقد مارسها المسلمون منذ أن كانوا بمكة قبل الهجرة حيث كانت امتدادا لسابق أنشطتهم.

أما بالنسبة للنقود فقد كانت الوحدة النقدية العربية مرغوبة ومطلوبة بفضل ازدهار الزراعة والحرف والتجارة حيث ظهرت مراكز تجارية ومؤسسات مصرفية.

ومن أهم محطات الحضارة الإسلامية هي العصرين العباسي والأموي:

---

[2]وجدي محمود حسين، " **الوجه الحضاري لتجربة الاقتصاد الإسلامي في العصور الوسطى**"، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، مركز البحوث، السعودية، بدون سنة نشر، ص ص: 10 -11.

1/ الوقائع الاقتصادية في العصر الاموي: ساهمت الفتوحات الإسلامية على تجمع الثروة بين أيدي فئة قليلة وتحول العرب القادمون من الجزيرة العربية من ممارسة النشاط التجاري إلى الملكية الزراعية وهذا ما نتج عنه هوة مادية كبيرة بينهم وبين عامة الشعب بحيث برزوا إقطاعيين كبار مثل مسلمة بن عبد المالك (امير العراق) وخالد القسرى(105 – 120 هـ) وهشام بن عبد المالك... حيث فرضت الضرائب على الأفراد و الأراضي والمهن .كما شهدت تلك الفترة ثورات متعددة تنادي جميعها بالمساواة والعدل وعدم إرهاق الفلاحين ومنع الملكيات الكبيرة وعدم جباية الضرائب والعودة لمبدأ الشورى والمساواة.

2/ الوقائع الاقتصادية في العصر العباسي: شهدت الخلافة العباسية مرحلة انقراض المجتمعات القبلية وتطور ملحوظ في النشاط التجاري و الزراعي، ولكن من بداية من القرن العاشر ميلادي بدأ التراجع العربي على كافة الأصعدة فزادت الفوارق وانتشرت الاقطاعية ولكن النهاية للخلافة العباسية جاءت حين اجتياح المغول بغداد سنة 1335م.

طبقات المجتمع الإسلامي:[3]

[1]العنصر العربي: هو العنصر الذي كون الدولة العربية الإسلامية وحكمها، كما أنهم حققوا النصر على الفرس والروم ولهذا تميز العرب بالثقة في أنفسهم وافتخروا بأصلهم العربي.

[2]الموالي: أطلق العرب كلمة الموالي على الشعوب التي خضعت لهم ولم يكونوا من العرب وهي كلمة تحمل في معناها التبعية، وقد شملت هذه التسمية الفرس والروم والبربر والأرمن والأتراك.

[3]طبقة الحرفيين والصناع - : شكل الحرفيون والصناع الطبقة الوسطى التي سكنت المدن، وقد كانوا من أنشط طبقات المجتمع الإسلامي.

[4]طبقة عامة الشعب: يمثلون غالبية الشعب ويحتلون قاعدة الهرم الاجتماعي، وقد تكونت هذه الطبقة من الفلاحين والعمال وصغار الحرفيين وصغار التجار.

[5]الرقيق:

هي كلمة تطلق على كل من فقد حريته من الناس وأصبح ملكا لغيره.

---

[3]سعيد سعد مرطان، " **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**"، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2004 ، ص ص 47 –48.

الوقائع الاقتصادية في ظل النظام الإشتراكي

1-الجذور التاريخية لمفهوم الاشتراكية: وجدت نماذج للاشتراكية في الأفكار التاريخية القديمة (اليونانية القديمة) افلاطون وأرسطو وتطور هذا المفهوم على يد كارل ماركس، تمَّ تطبيق الفكر الاشتراكيِّ من خلال تبنِّي الثَّورة البلشفيَّة عام 1917م للاشتراكيَّة الماركسيَّة أو العلميَّة، وإقامة أوَّل دولة اشتراكيَّة ماركسيَّة في جمهوريَّة الاتِّحاد السُّوفييتِّي.

وقد ازدهر الفكر الاشتراكيُّ في العديد من دول العالم خاصَّة النَّامية منها، غير أنَّه بدأ يتعرَّض لهزَّاتٍ عنيفة منذ السَّبعينات من القرن الماضي، ولم تنته حقبة الثَّمانينيَّات حتَّى انهار الاتِّحاد السُّوفييتِّي على أثر الحرب الَّتي خاضها في أفغانستان، وانهارت معه الاشتراكيَّة العلميَّة، وقد أدَّى ذلك إلى ارتداد الفكر الاشتراكيِّ، وتخلِّي غالبية دول العالم عن تبنِّي هذا الفكر.

2-مفهوم النظام الإشتراكي:" هو ذلك النِّظام الَّذي يقوم على الملكيَّة الجماعيَّة لوسائل الإنتاج وتحكم الدَّولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النَّشاط الاقتصاديِّ من خلال التَّخطيط المركزيِّ.

3-مبادئ النظام الإشتراكي:[1]

1/الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: للملكية الجماعية لوسائل الانتاج اهمية كبيرة في النظام الاقتصادي الاشتراكي فهي الجوهر الاساسي في الاختلاف عن النظام الرأسمالي ، والمقصود بها هو ان وسائل الانتاج مملوكة ملكية جماعية اي ملك المجتمع وليس لشخص أو مؤسسة محددة اي ان المالك هو المجتمع وهذه الخاصية هي الأهم في النظام الاشتراكي، وبموجبها يحصل توافق معين في المصالح بين العمال وزيادة الانتاج، بإعتبارهم هم المالكون لوسائل الانتاج وتستخدم تلك الوسائل لإشباع رغبات واحتياجات المجتمع الذي يمثله العمال بشكل اساسي ورئيسي.

2/التخطيط المركزي: وذلك من خلال اعتماد الدَّولة على جهاز التَّخطيط، أو الهيئة، أو اللَّجنة العليا للتَّخطيط لوضع خطَّة قوميَّة شاملة تحدِّد الأهداف القوميَّة المراد تحقيقها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، وإخطار جميع الوحدات الإنتاجيَّة في الدُّولة بهذه الخطَّة الَّتي تمثِّل برنامج العمل للوحدات الإنتاجيَّة في المرحلة المقبلة، ممثلًا في فترة الخطَّة المركزيَّة الَّتي عادة ما تكون خمس سنوات.

3/عدم الإعتراف بحافز الربح: إنَّ الهدف من النَّشاط الاقتصاديِّ طبقًا لهذا النِّظام هو إشباع الحاجات العامَّة، أو الجماعة، وليس تحقيق الرِّبح الفاحش، أو السَّعي للحصول عليه، بل على النَّقيض من ذلك ينظر إليه على أنَّه وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدِّي إلى سوء توزيع الدَّخل والثَّروة.

---

[1] محمد ابراهيم أبو شادي، **النظم الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص257.

ويحلُّ محل الرِّبح -كحافز للنَّشاط الاقتصاديّ لزيادة الإنتاج، وتنمية الموارد الاقتصاديَّة في النِّظام الاشتراكيّ- الشُّعور الوطنيُّ، والقوميُّ، والإحساس بالمسؤوليَّة، والمشاركة في بناء الاقتصاد القوميّ، وإشباع حاجات المجتمع.

4/ تحقيق أقصى إشباع ممكن وعادل لأفراد المجتمع: وهذا الأمر تنفرد به الدولة في النظام الاشتراكي، وهي من القوانين الاقتصادية الرئيسة المكونة للنظام الاشتراكي، فالدخل القومي هو حصيلة ايرادات الدولة من السلع والخدمات في المجتمع المسيطر عليه ذاتياً من قبل لجنة التخطيط المركزية في مجال التخصص ويتم التوزيع حسب نظام موحد وعادل بين افراد المجتمع لكل دوره أو مساهمته في العمل بحيث يؤدي الى تحقيق الاشباع الكامل لكل افراد المجتمع، وليس لمجموعة دون أخرى، وبهذا يكون الهدف إشباع مجتمعي لكل الحاجات وليس هدفه تحقيق الربح لفئة دون الأخرى.

4-ايجابيات وسلبيات النظام الاشتراكي :[2]

و من أهم سلبيات الاشتراكية :

- غياب حرية المستهلك.
- إهدار الموارد الاقتصادية.
- عدم جودة الإنتاج وانتشار ما يسمى بالبيروقراطية.

ومن ايجابيات الاشتراكية:

- التوزيع المتكافئ في السلطة.
- عدم التفاوت في الدخل.
- اختفاء الأزمات الدورية.
- عدم وجود الاحتكار.

وتجدر الاشارة إلى أن الاشتراكية أو ما يعرف بالاقتصاد الموجه يكاد يختفي من اقتصاديات الدول، وذلك تحت التأثير السياسي والاقتصادي الرأسمالي الدوليين أو ما يعرف حاليا بإقتصاد السوق.

مما ورد في سياق الحديث يظهر الإختلاف في خصائص الإشتراكية عن خصائص الرأسمالية وهي كما يتضح على النقيض منها سواء من حيث الشكل أوالهدف أوالنظام، ويعني ذلك ان المؤسسات تحقق اهدافها بطرق مختلفة تماماً الواحدة عن الأخرى، ولكلا النظامين هدف واحد وهو بذل المزيد من الجهد العلمي والعملي للوصول الى زيادة الانتاج والانتاجية بطريقة زيادة

---

[2] نفس المرجع، ص258.

الفائض الاقتصادي واستخدامه في الاستثمار ومجالات البناء والتطوير، وضرورة الاهتمام ومواكبة التطور في المجالات العلمية والعملية.

الوقائع الإقتصادية في ظل النظام الرأسمالي

ازدهرت التجارة في المجتمعات التقليدية لآلاف السنين، وظلت محدودة للغاية في نطاقيها الاقتصادي والأخلاقي .لكن في القرن السادس عشر، تحركت التجارة في اتجاهات جديدة جريئة، ورويدًا رويدًا شرعت طرق أكثر فعالية في إنتاج الغذاء في توفير العمال والأموال لأنشطة اقتصادية أخرى؛ كصناعة السكر والتبغ والقطن والشاي والمنسوجات الحريرية التي وفدت إلى قارة أوروبا من الشرق وجزر الهند الغربية وما وراءها .رفعت هذه التطورات من مستوى معيشة مواطني أوروبا الغربية، لكنْ تطلب كسر قيود العادات وسلطة النظام الاقتصادي العتيق ما هو أكثر من ذلك؛ فقد ظهرت هذه القوة التي أعادت تشكيل العالم عندما توصلت مجموعة من فلاسفة الطبيعة إلى فهم للقوانين الفيزيائية، وبهذا الفهم توصَّل المخترعون — الذين اتسموا بنزعة أكثر نحو العملية — إلى طرق مدهشة لتوليد الطاقة من قوى الطبيعة؛ فحَقَّقَ الإنتاج قفزة نحو الأمام . حلَّت الرأسمالية — وهي نظام قائم على الاستثمارات الفردية في إنتاج السلع الصالحة للبيع — شيئًا فشيئًا محل الأساليب التقليدية في تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع؛ فمنذ المراحل الأولى من الثورة الصناعية حتى ظهور الاقتصاد العالمي الحالي عملت سلسلة من الثورات المتعاقبة بلا هوادة على تغيير عادات البشر ومواطنهم.

مفهومها

إن أصل مصطلح "الرأسمالية Caput ومعناها الرأس "مأخوذ عن اللغة اللاتينية .Capitalismوهذا المصطلح أول ما استعمل كان خلال القرنين 12 و 13 للميلاد، للدلالة على الأموال ومخازن البضائع ومبالغ المال، وكذلك المال الذي يحمل الفوائد .أما مصطلح " Capital" أي "الرأسمال" فقد درج استعماله عند منتصف القرن السابع عشر، " لتدل على مالكي المال .والحقيقة أن الرأسمالية كمصطلح راجت أكثر ما يكون بعد كتابات كل من كارل ماركس وفيرنر سومبارت.

مراحل ميلاد الرأسمالية

أسامة دويدار، " النظم الاقتصادية – دراسة تحليلية"، الشعرى للطباعة والنشر، عمان، الأردن، بدون سنة نشر، ص ص15- 17. :

ا -**المرحلة الأولى: ميلاد الرأسمالية التجارية**: كما هو معروف أن التاجر كان العنصر الأساسي في الحياة الاقتصادية بعد أن توطد وجود المدن داخل الدول الأوربية وأصبحت الطبقة البرجوازية تشكل قوة الاجتماعية ولقد مكنت بعض المعطيات الأساسية من رسم الواقع الأوربي في القرن السادس عشر والسابع عشر.ومن اهم أسباب ظهور هذا النوع من الرأسمالية ما يلي:

1-اتساع رقعة العالم

2-الثورة النقدية

3-ميلاد الأمم والدول العصرية

4-تراكم الأموال في يد التجار الكبار والصيارفة

ب – المرحلة الثانية:

تطور الرأسمالية الصناعية: كانت انجلترا (1760-1830) مصدر الثورة الصناعية التي اجتاحت العديد من الدول الأوربية وأمريكا واليابان في فترات متفاوتة فإجلترا جمعت كل الخصائص الأساسية التي طبعت هاته الفترة التاريخية التي تعلقت بمعطيات اقتصادية وديمغرافية واجتماعية وفكرية علما ان عوامل الثورة الصناعية معقدة ومتداخلة لحد ان مؤرخي الحياة الاقتصادية اختلفوا في تحديد الأسباب الأساسية للتغيرات التي طرأت على الواقع الاقتصادي بمناسبة هذه الثورة ومن هنا يمكن تلخيص السمات الأساسية للثورة الصناعية فيما يلي:

1-الاختراعات التقنية

2-الثورة الفكرية

3-الإصلاح الزراعي

4-النمو الديمغرافي

ج-المرحلة الثالثة: الرأسمالية المالية:

جاءت هذه المرحلة الثالثة هي امتدادا للمرحلة الأولى بالنسبة لبريطانيا العظمى نظرا لما وصلت إليه في وقت كانت فيه البلاد الرأسمالية الأخرى ما تزال تخطو خطواتها الأولى نحو التصنيع فظهرت قوات اقتصادية بعد 1870 داخل أوربا وخارجها تنافس الاقتصاد البريطاني بحيث كانت قدرتها الصناعية تساوي% 32 من القدرة الصناعية العالمية في حين ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تملك 23% وألمانيا 13 % وفرنسا % 10 ويمكن تلخيص هذه الفترة فيما يلي:

-1-تطور المؤسسات البنكية والمالية

-2-لعبت بعض القطاعات دورا مهما في توليد الطاقات الاقتصادية

-3-استيلاء لدول الرأسمالية على أراضي وخيرات البلدان الفقيرة وكان هذا من مظاهر نهاية القرن التاسع عشر.

مبادئ الرأسمالية:

تقوم الرأسمالية على الركائز التالية:

محمد ابراهيم أبو شادي، النظم الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010 ،ص139

1)*الملكية الخاصة*، التي تسمح للناس بامتلاك الأصول المختلفة كالأراضي والبيوت ووسائل الإنتاج.

2)*المصلحة الذاتية*، التي يسعى الناس من خلالها لتحقيق المصالح الخاصة بهم، بغض النظر عن الضغوط الاجتماعية-السياسية .ومع ذلك، ينتهي الأمر بهؤلاء الأفراد الذين يفتقرون للتنظيم إلى تحقيق صالح المجتمع كما لو كانت هناك يد خفية توجههم، حسب وصف» سميث «في كتابه المنشور عام 1776 بعنوان(*Wealth of Nations "ثروة الأمم)*؛

3)*المنافسة*، من خلال حرية الشركات في دخول الأسواق والخروج منها، تؤدي إلى تعظيم أثر الرفاهية الاجتماعية، أي الرفاهية المشتركة للمنتجين والمستهلكين.

4)*آلية السوق* التي تحدد الأسعار على نحو لامركزي من خلال العلاقة التفاعلية بين البائع والمشتري — فتقوم الأسعار، بدورها، بتخصيص الموارد، التي تسعى بطبيعة الحال لتحقيق أعلى عائد، والتي لا تقتصر على السلع والخدمات وإنما تشمل الأجور أيضا؛

5)*حرية الاختيار* بالنسبة للاستهلاك والإنتاج والاستثمار— حيث يمكن أن يشتري العميل منتجات أخرى عند شعوره بعدم الرضا، وأن يسعى المستثمر للدخول في مشروعات أكثر ربحية، وأن يترك العامل وظيفته للحصول على أجر أفضل؛

6)*دور محدود للحكومة*، لحماية حقوق المواطنين الأفراد والمحافظة على البيئة المنظمة التي تيسِّر سلامة عمل الأسواق.

الوقائع الإقتصادية في ظل الأزمات

مفهوم الأزمة: فالأزمة من المصطلحات المستحدثة رغم كونها موجودة من بدأ الخليقة ويمكن تعريفها عموما على انها "عبارة عن خلل يؤتى تأثيرا ماديا سواء سلبيا او إيجابيا على النظام ككل"

بالرغم من تعدد مفهوم الأزمة إلا أن هناك صفات تشترك فيها الأزمات بشكل عام وهي:[1]

. 1المفاجأة، فهي حدث غير متوقع، حدث سريع وغامض. أو موقف مفاجئ حيث تقع الأحداث الخالقة للأزمة على نحو يفاجئ صانع القرار.

.2 . جسامة التهديد، والذي قد يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الإستقرار وتصل أحيانا إلى القضاء على كيان المنظمة.

. 3أنها مربكة، فهي تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، وتخلق حالة من حالات القلق والتوتر، وعدم الثقة في البدائل المتاحة وخاصة في ظل نقص المعلومات الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل من أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة.

. 4 .ضيق الوقت المتاح لمواجهة اللزمة، فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع وربما حاد، الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة، أحيانا القدرة على السيطرة في الموقف واستيعابه، جيدا حيث لا بد من تركيز الجهود لإتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط.

5. تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها، مما يخلق صعوبات ضخمة في السيطرة على الموقف وإدارته وبعض هذه الصعوبات إدارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية الخ.

تعريف الأزمة المالية:

"الأزمة المالية عبارة عن محطات تمر بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي. وهي مؤشر على هشاشة وسوء أداء في النظام المالي لهذا البلد أو ذاك".

وبالرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية، فإن معظم التعاريف المعطاة تركز على كونها اختلالا عميقا واضطرابا حادا ومفاجئا في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها.

أنواع الأزمات: هناك عدة تصنيفات للأزمات منها: الأزمات الإقتصادية، السياسية، الاجتماعية،...إلخ، ومن أهم أنواع الأزمات الاقتصادية هي الأزمات المالية

---

[1]محسن أحمد الخضيري، الإعصار التمويلي: **نظرة متكاملة إلى الأزمة التمويلية من حيث المظاهر والأسباب والعلاج**"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003 ،ص ص 22 -23.

أنواع الأزمات المالية: ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للأزمات المالية[2]:

أحمد فريد مصطفى وآخرون، " **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000،.ص40.

1-أزمات العملة (أزمة سعر الصرف): يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتعرض قيمة العملة بدلالة عملة أو عملات مرجعية إلى تدهور خلال عام.

2-أزمات الأسواق المالية: تحدث أزمات الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة"الفقاعات"، حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر.

3-الأزمات المصرفية: يتم الحديث عن هذا النوع من الأزمات حين يكون حجم الأصول غير الكفؤة الموجودة لدى البنك كبيرا، أو عندما تتفق المعلومات الصادرة من مختلف الجهات (إعلام دراسات) على أن هناك مؤشرات ذعر(تجميد ودائع، غلق بنوك.....).

ومن أشهر الأزمات التي مر بها الإقتصاد العالمي نذكر:

1-أزمة الكساد العظيم 1929:

تعود الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة الكساد العالمي) إلى ما حدث في سوق المضاربة المالية في بورصة وول ستريت بنيويورك عندما إنهارت أسعار الأسهم بشكل آثار الهلع والارتباك في يوم الخميس الأسود (1929-10-24) فإندفع أصحابها إلى بيعها بدليل عرض يومي 23و24 أكتوبر حيث تم بيع ما يقارب من 06 ملايين سند و13مليون سهم وارتفع عدد الأسهم المعروضة الى16 مليون سهم يوم29 أكتوبر في وقت حاولت فيه المصارف شراءها لكنها فشلت، وبصفة عامة فقد كان الانهيار الاقتصادي المالي شديد الوطأة داخل حدود الوم. أ. خصوصا وان أكثر من 5000 بنك أعلن إفلاسه، لتمتد الأزمة بعدها إلى أوربا ثم باقي دول العالم بشكل متفاوت.

2-أزمة الرهن العقاري 2008:

على مدار ثلاثين عاما الماضية شهدت نظم التمويل العقاري تغيرات كبيرة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، فحتى ثمانينات القرن الماضي، خضع السوق الثانوي للرهن العقاري

---

[2]أحمد فريد مصطفى وآخرون، " **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000،.ص40.

فـي الولايات المتحدة لدرجة عالية من التنظيم، وكان الائتمان العقاري يخضع لسيطرة جهـات الإقـراض المتخصصة. وتمكنت الهندسة المالية من تحسين سيولة القروض المستخدمة في التمويل العقاري عـن طريق توريق القروض العقارية، وكانت هذه الأوراق المالية منافسة للأوراق المالية الحكوميـة، مـن حيث السيولة وعدم وجود فرص لتعرض حاملها لمخاطر التوقف، وقد ساعد ذلك التصنيف الائتمـاني الجيد من طرف وكالات التصنيف .لقد ساهمت السياسة النقدية في الزيادة الأخيرة في أسعار المساكن والاسـتثمارات السكنية فـي الولايات المتحدة، ورغم تضخم أثرها على الأرجح كان نتيجة إرخـاء معـايير الإقـراض ومبالغـة المقرضين في المخاطرة. ومن جهة أخرى أدت السياسة النقدية إلى زيادة عدد حالات الإفـلاس مـن خلال رفع أسعار الفائدة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم .وعلى الرغم من دعم البنوك المركزية للسيولة، وتخفيض أسعار الفائدة، فقد تعمقت الأزمة واتسع نطاقها. ولا تشمل الخسائر في المؤسسات المالية الكبرى، تلك المرتبطة بقـروض الـرهن العقـاري الثانوي، فحسب بل شملت أيضا المنتجات المهيكلة المرتبطة بها، والأنماط الأخـرى مـن الرهونـات الأمريكية، والعقارات التجارية، وقروض الشركات، وذلك نتيجة لإفتقار الانضباط الائتماني في جـودة التوريق والوسطاء الماليين ووكالات التصنيف الائتماني.

العـــولمـــة

مقدمة:

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي مر بها العالم خلال عقود إلى انقلاب موازين القوى بين الدول، وإحداث تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى **بالعولمة** ومظاهرها المختلفة، كما ان هذا التغير لم يقتصر على العلاقات الاقتصادية فقط، بل شمل أيضا العلاقات السياسية والثقافية والإجتماعية وغيرها.

لهذا اندفع النظام الرأسمالي لكي يخضع الأمم التي إنشقت عنه والتي إلتحقت به بعد إنهيار حركات التحرر وزوال النظام الإشتراكي، فتوحيد العالم فرض قواعد أساسية لآليات عمل النمط الرأسمالي وبذلك إشتدت المنافسة بين الدول الرأسمالية وتهيأت الظروف لنشوء تحالفات جديدة بهدف السيطرة على مجمل الإقتصاد العالمي والتحكم بالأسواق الدولية وذلك من خلال "**العولمة**"مستغلا في ذلك الهيئات والمنظمات الدولية لتثبيت مفهوم العولمة (صندوق النقد الدولي منظمة التجارة الدولية، البنك الدولي).

1- تعريف العولمة:"هي الحالة التي تتم فيها عملية تغيير الأنماط والنظم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ومجموع القيم والعادات السائدة وإزالة الفوارق الدينية والقومية والوطنية في إطار تدويل النظام الرأسمالي الحديث وفق الرؤية الأمريكية المهيمنة، والتي تزعم أنها سيدة الكون وحامية النظام العالمي الجديد"[1].

أما عن معنى العولمة من الناحية السياسية أو الدولية فهي أحد سياسات الرأسمالية التي تسعى إلى دمج دول العالم ببعضها وتقصير المسافات بينها وتكسير الحواجز بين الدول العظمى والنامية في جميع المجالات وتسهيل عمليات التبادل بينها.

2-ايجابيات وسلبيات العولمة:[2]

2-1-إيجابيات العولمة:

- العولمة الثقافية اثرت على انماط كثيرة وفي مجالات عديدة وركزت على حقوق الانسان وكذلك حقوق كل من المرأة والطفل.
- ظهور التغيرات التكنولوجية التي نتج عنها الاختراعات التقنية وثورة الاتصالات والمواصلات.
- ظهور مجموعات من القوى االاقتصادية الضاغطة كإتساع الاسواق وزيادة حدة المنافسة بين كل من المنظمات الاقليمية والمنظمات العالمية والمنظمات المحلية.

---

[1] نوري منير، **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 9-10.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 43.

- التداخل الثقافي والذي يؤثر على انماط وتفكير الدول كفتح المطاعم والاسواق التجارية العالمية التي تمتلئ بمنتجات من مختلف دول العالم.
- التركيز على قيم وأخلاقيات معينة مثل احترام الانسان والحرص على كرامته.
- حرية المسمع والكلام والمعتقد.
- حرية اتخاذ القرارات
- ازدياد اعداد العلماء والمفكرين وأعضاء هيئة التدريس والباحثين.
- قيام شبكات من الاتصال والتواصل بين المعاهد والجامعات حول العالم.
- احترام اختلاف الحضارات واحترام الرأي والرأي الآخر.
- تنظيم برامج ثقافية وتربوية وعلمية بين مختلف الجامعات والمعاهد حول العالم.
- فتح المجالات للخلق والابتكار والابداع والتطوير والتنمية بين شعوب العالم.

2-2-للعولمة تأثيراتها السلبية وهي:

- ✓ انتشار البطالة في الدول النامية ويرجع ذلك بسب عدم قدرتها على استقطاب وجذب شركات مشهورة وعالمية.
- ✓ زيادة الاعتماد على المنشآت والخدمات متعددة الجنسيات في حين يقل التردد على المؤسسات المحلية.
- ✓ ازدياد البضائع والسلع المستوردة من الخارج الأمر الذي ادى إلى قلة نسب البضائع والسلع المصنعة محلياً واستبدالها بالسلع المستوردة خارجياً.
- ✓ زيادة صرف العملات الاجنبية مقابل العملات المحلية والعملات الاخرى.
- ✓ الغاء الترابط والتماسك بوطن الإنسان وحضارته وشعبه.
- ✓ فرض ما يسمى بالوصايا الاجنبية والتي تعني جعل الأجنبي والدول الاجنبية صاحبة النفوذ والقوة ومقدرتها على استنزاف وسلب ونهب خيرات البلاد الاخرى.
- ✓ محى وإزالة الموروثات والعادات والتقاليد الثقافية والوطنية داخل الدول أي تدمير الهوية القومية للشعوب

3-أنواع العولمة: للعولمة عدة أنواع الإقتصادية، الثقافية، السياسية، الدينية، التكنولوجية،...إلخ.

4-تعريف العولمة الإقتصادية: تشير العولمة الاقتصادية إلى الحركة الدولية الواسعة النطاق للسلع ورأس المال والخدمات والتكنولوجيا والمعلومات من بلد إلى آخر.

4-1-مظاهر العولمة الإقتصادية: هناك عدة مظاهر للعولمة الإقتصادية من أبرزها الآتي:

-التغير السريع ونتيجة لذلك قد لا يمكن للنعصر البشري في كثير من الأحيان أن يلحق به.

-الحريات الإقتصادية كما يتضح أيضاً تحرر العملات التجارية، ويأتي كل ذلك ضمن المفهوم الخاص بإقتصاد السوق.

–ظهور العديد من الإنجازات على مستوى العالم وهذه الإنجاز تعتمد بشكل جوهري على الجهود التي تبذلها الحكومة والمؤسسات العالمية والأكاديمية.

–الغموض الشديد الذي أدى لظهور بيئة مشحونة بالنزاعات والصراعات.

–زيادة التقدم التكنولوجي الذي جعل العالم بمثابة قرية صغيرة حيث أصبح من الممكن التواصل بين الأشخاص خلال دقائق معدودة.

4-2-خصائص العولمة الإقتصادية [3]

أولاً العمل على كسب قدرة تنافسية وسيادة آليات السوق: السعي نحو الإستفادة من الثورة التكنولوجية، وثورة الإتصالات والمعلومات، والإستفادة من كافة القدرات في زيادة الإنتاج بجودة مرتفعة، وتكلفة مناسبة ومن ثم البيع بأسعار تنافسية، ومن الضروري أن يتم كل ذلك خلال وقت محدد.

ثانياً زيادة اللجوء إلى الإعتماد الإقتصادي المتبادل: كان لذلك الإعتماد أثر كبير في عقد مجموعة اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، وانتقال رؤوس الأموال بحرية شديدة.

ثالثاً زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات: الجدير بالذكر أن الشركات متعددة الجنسيات من أهم مميزات العولمة وتملك هذه الشركات تأثير قوي على الاقتصاد العالمي.

رابعاً زيادة الدور الخاص بالمؤسسات الإقتصادية العالمية في إدارة العولمة يوجد بالتحديد ثلاثة مؤسسات تقوم بدور جوهري في ادارة العولمة وذلك عبر مجموعة من السياسات (نقدية ومالية وتجارية) ولكل منهما ما هو مختص بها فنجد أن المسئول عن إدارة الجانب أو النظام النقدي للعولمة هو.صندق النقد الدولي، والمسئول عن إدارة ما يتعلق بالجانب أو النظام المالي هو البنك الدولي، وأخيراً الجهة المسئولة عن النظام التجاري، ويتعلق بالمعاملات التجارية هي منظمة التجارة العالمية.

ومن أهم أنواع العولمة الإقتصادية هي العولمة المالية

5-تعريف العولمة المالية: تعرف بمصطلح الاستثمار المالي، وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي والتراكم المضطرد في رأس المال، وتعني أيضا زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال وبدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد العالمي.

5-1-مظاهر العولمة المالية:

هناك العديد من مظاهر العولمة المالية نذكر أهمها:

–تعاظم دور رأس المال: حيث أن صناعة الخدمات المالية بعناصرها المصرفية وغير المصرفية تنقل رؤوس الأموال من مستثمر إلى آخر داخل الدولة أو بين الدول دون أي عوائق أو صعوبات.

– ازدياد فوائض رؤوس الأموال الباحثة عن استثمارات بمعدلات أرباح عالية، الأمر الذي يدفعها للبحث عن استثمارات خارجية على المستوى الدولي أفضل مما لو بقيت في الداخل.

---

[3]نفس المرجع، ص18.

– ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال، مثل المبادلات والخيارات...إلخ.

– التقدم التكنولوجي الهائل بحيث يسمح للمستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله وتحركاتها الاستثمارية لحظة بلحظة.

التنمية المستدامة

التنمية بمفهومها العامّ عبارة عن رسم الخطط والاستراتيجيّات لتطوير مختلف القطاعات الإنتاجية في منطقةٍ محدّدةٍ؛ من أجل تحقيق التنمية الاجتماعيّة والصحيّة للمجتمع وتحسين مستوى الحياة لديه، والتنمية المستدامة هي استخدام وسائل لاستغلال الموارد الطبيعية مع المحافظة على ديمومتها ومنع استنزاف هذه الموارد. [1]

بدأ تفعيل مبدأ التنمية المستدامة في السبعينات من هذا القرن، بعد أن لاحظ المختصّون استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية، فدعوا إلى استخدامٍ عقلانيّ لهذه الموارد؛ بهدف حمايتها من النضوب والمحافظة على حقّ الأجيال القادمة فيها، وكذلك المحافظة على البيئة والتوازن بين مكوّناتها.

الخصائص

- التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها.
- تلبّي احتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحيّة والتعليمية التي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع الماديّة والاجتماعيّة للبشر دون الإضرار بالتنوّع الحيويّ، وهذا من أولويّاتها فعناصر البيئة منظومةٌ متكاملةٌ والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوّفر بيئةً صحيةً للإنسان.
- تحافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسيّة، مثل: الهواء والماء؛ حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعيّة في المحيط الحيويّ، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدّد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء.
- تعتمد على التنسيق بين سلبيّات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات؛ حيث تعمل جميعها بانسجامٍ داخل منظومة البيئة، بما يحقّق التنمية المتواصلة المنشودة.

المبادئ

اتفق المختصّون على تحديد بعض المبادئ الأساسيّة للتنمية المستدامة من خلال المؤتمرات العالميّة التي عُقدت لتدارس خططها، وتعتمد هذه المبادئ على العلاقة بين النموّ من جهةٍ بوصفه متطلّباً بشرياً والبيئة من جهةٍ أخرى بوصفها وسط حدوث الأنشطة البشريّة كلّها، وأهمّ هذه المبادئ:

- **استخدام أسلوب اعتماد الخطط:** كثيرٌ من السياسات المتبعة في بعض البلدان هي التي تتسبّب بتدهور التربة؛ نتيجة اتباع أساليب غير راشدةٍ في الزراعة والتسميد والريّ؛ ممّا يتسبّب بتناقص إنتاجيتها، لذلك عمدت التنمية المستدامة إلى استخدام أسلوب اعتماد الخطط التنموية لتحقيق النظم الفرعية التي تؤدّي إلى تحقيق التوازن البيئي.
- **المشاركة الشعبية:** اعتمدت التنمية المستدامة على مشاركة مؤسّسات المجتمع المحليّ في وضع الخطط والاستراتيجات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المنطقة؛ حيث يستطيع أبناء المجتمع المحليّ تحديد أولويات التنمية بدقةٍ أكبر، ويزيد ذلك من تحقيق الفائدة المرجوّة من التنمية.
- **الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية:** خاصّةً الموارد المتناقصة مع الحفاظ على التوازن البيئيّ.

التحديات

- السلوك الإنتاجيّ الحاليّ الذي يؤدي إلى زيادة معدّلات التلوّث.
- النمط الاستهلاكيّ الفردي أو الجماعيّ الذي يبتعد عن الترشيد والتوجيه والحماية؛ ليكون بعيداً عن الملوّثات في الغذاء، والدواء، والشراب.
- عدم ضبط انتشار التلوّث البيئي بمختلف أشكاله.
- صعوبة ضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد والتنمية المتواصلة.

التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي مصطلح أممي يهدف إلى تطوير موارد الكوكب البشريّة والطبيعيّة، وتجويد التعاطي الاجتماعي والاقتصادي، بشرط تلبية احتياجات الحاضر دون التدخّل بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصّة بها، وتعدّ التنمية المستدامة من الفرص المميّزة التي

[1] http://www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc(12-04-2020, 10 :30).

تتيح إمكانية إقامة الأسواق، وفتح مجال العمل، ودمج المهمشين في المجال المجتمعي، ومنح كلّ فرد الحرية والقدرة على اختيار مسار وطريق مستقبله، وفي هذا المقال سنعرفكم على أبعاد التنمية المستدامة.

أبعاد التنمية المستدامة[1]

البعد التقني

لعبت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث ساهمت في الكثير من التطور المهم لتحسين أداء المؤسّسات الخاصة، كما عزّزت أنشطة البحث، وساهمت في تحديث أنماط المؤسسة الجديدة التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، والمدن، وحفّزت النموّ الاقتصادي، وأوجدت الكثير من فرص العمل، مما حدّ من الفقر والبطالة، وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل لتحقيق أهداف إنمائية ألفية، كما لعبت الاتصالات دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث ساهمت الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية في تدريب المزارعين، ولا بدّ من الإشارة إلى دور شبكة الإنترنت، حيث إنّها ساعدت على ربط رجال التعليم والمرشدين بالباحثين، وبمصادر المعلومات، الأمر الذي ساهم في تحسين الإنتاج الزراعي.

البعد البيئي

تسعى التنمية المستدامة إلى إنجاز عدد من الأهداف البيئية، ومن بينها ترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب، بهدف ترك بيئة ملائمة ومماثلة للأجيال القادمة، نظراً لعدم وجود بدائل أخرى لتلك الموارد، ولمراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع تحديد الكمية المراد استخدمها بشكلٍ دقيق.

البعد الاقتصادي

تسعى التنمية الاقتصادية في البلدان الثرية إلى إجراء العديد من التخفيضات المتتالية في مستويات استهلاك الموارد الطبيعيّة والطاقة، فمثلاً استهلاك الطاقة الناتجة من الغاز، والفحم، والنفط في الولايات المتحدة أعلى منها في الهند بـ 33 مرة.

البعد الاجتماعي

تتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك نوعين من الإنصاف، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم، ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ولجميع فئات المجتمع.

أهداف التنمية المستدامة:[2]

في اليوم الأول من/يناير 2016، يبدأ رسميا سريان أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر/ 2015 في قمة أممية تاريخية. وستعمل البلدان خلال الخمسة عشر سنة المقبلة — واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع — على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع ضمان اشتغال الجميع بتلك الجهود.

وقد بنيت أهداف التنمية المستدامة على نجاح أهداف التنمية المستدامة للألفية (MDGs)، وهي تهدف إلى المضي قُدماً لإنهاء كافة أشكال الفقر. والأهداف الجديدة متفردة من ناحية أنها تدعو جميع الدول الفقيرة، والغنية ومتوسطة الدخل إلى العمل لتعزيز الرفاهية في ذات الوقت الذي تحمي فيه الكون. كما أنها تقر بأن إنهاء الفقر يجب أن يمضي يد بيد مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي وتعالج سلسلة من الحاجات الاجتماعية بما فيها التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، في ذات الوقت الذي يتم فيه معالجة التغييرات المناخية والحماية البيئية.

الهدف 1: القضاء على الفقر

---

[1]بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، **التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي –دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015**،–كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة خميس مليانة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد11 ،ص158.

[2]نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة ،2000، ص220/

خُفِضت معدلات الفقر المدقع إلى النصف منذ عام م1990م. ورغم عظمة ذلك الإنجاز، لا يزال هناك واحد من كل خمسة من سكان المناطق النامية يعيش على أقل من 1.25 دولار يوميا، وهناك ملايين أخرى يحققون أكثر من ذلك قليلا، بينما هناك الكثيرون الذين يواجهون خطر الانحدار إلى هوة الفقر من جديد.

إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ.

الهدف 2: القضاء التام على الجوع

لقد حان الوقت لإعادة التفكير في كيفية تنمية غذائنا ومشاطرته واستهلاكه.وإذا فعلنا ذلك بطريقة صحيحة، فيمكن للمزارع والغابات ومصائد الأسماك أن توفر طعاما مغذ للجميع، وأن تولد مصادر دخل لائقة، وأن تدعم – في الوقت نفسه – تنمية ريفية ترتكز على الناس، وأن تحمي البيئة.

ولكن، في الوقت الراهن، تتعرض التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي للتدهور السريع. ويشكل تغير المناخ ضغطا إضافياً على الموارد التي نعتمد عليها، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالكوارث مثل الجفاف والفيضانات. ولم يعد كثير من الريفيين – رجالا ونساءً – قادرين على تغطية نفقاتهم على أراضيهم، مما يجبرهم على الهجرة إلى المدن بحثا عن الفرص.

وثمة حاجة إلى تغيير عميق في نظام الأغذية والزراعة العالمي إذا ما أردنا تغذية 795 مليون جائع اليوم، بالإضافة إلى ملياري شخص آخرين متوقعين بحلول عام 2050.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية

منذ عام 1990م، حدث انخفاض يزيد على 50% في الحد من وفيات الأطفال على مستوى العالم. كما انخفضت نسبة وفيات الأمهات بحوالي 45 بالمائة في كل العالم. كما انخفضت نسبة الإصابات الجديدة بمرض نقص المناعة المكتسبة /الإيدز بحوالي 30 بالمائة بين أعوام 2000 إلى 2003، كما تم انقاذ حياة أكثر من 6.2 مليون شخص من الملاريا.

وعلى الرغم من هذا التقدم الواضح، إلا أن هناك أكثر من 6 مليون طفل يموتون كل عام قبل وصولهم إلى سن الخامسة؛ مما يعني أن هناك 16.000 طفل يموتون كل يوم من الأمراض الوقائية مثل الحصبة والسل الرئوي. في كل يوم تموت مئات النساء أثناء الحمل أو من

الهدف 4: التعليم الجيد

يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أُحرز تقدم جوهري صوب زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحله، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصا بالنسبة للنساء والفتيات. وقد تحسنت بقدر هائل

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

رغم أن العالم قد أحرز تقدما في المساواة بين الجنسين بموجب الأهداف الإنمائية للألفية (بما يشمل التكافؤ في الحصول على التعليم الابتدائي بين البنات والبنين)، لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف في كل بقعة من بقاع العالم.

إن المساواة بين الجنسين تشكل ليس فحسب حقا أساسياً من حقوق الإنسان، ولكن أيضا أساس من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.

الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية

إن توافر مياه نقية ويسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه. وتوجد مياه عذبة كافية على كوكب الأرض لتحقيق هذا الحلم. ولكن نتيجة لسوء البرامج الاقتصادية أو لضعف البنية التحتية يموت كل سنة ملايين من البشر، معظمهم أطفال من جراء أمراض مرتبطة بقصور إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.

شح المياه وسوء نوعيتها وقصور الصرف الصحي هي عوامل تؤثر سلباً على الأمن الغذائي واختيارات سبل المعيشة وفرص التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء العالم. ويعاني بعض أشد بلدان العالم فقراً من الجفاف، مما يؤدي إلى زيادة الجوع وسوء التغذية سوءًا.

وبحلول سنة 2050 من المرجح أن يعيش شخص واحد على الأقل من كل أربعة أشخاص في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر في المياه العذبة.

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

تعتبر الطاقة محورية بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجه العالم وبالنسبة لكل فرصة متاحة أمام العالم الآن. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة جوهرية سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل. وتلزم طاقة مستدامة من أجل تعزيز الاقتصادات.

الطاقة المستدامة فرصة–لتحويل الحياة، والاقتصاديات والكون. وتقود الأمم المتحدة مبادرة الطاقة للجميع لضمان توفر خدمات الطاقة الحديثة، وتحسين فاعلية وزيادة استخدام الموارد المتجددة لكل العالم.

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

لا يزال نحو نصف سكان العالم يعيشون على ما يعادل قرابة (2) دولارين يوميا. وفي كثير من الأماكن لا يضمن الالتحاق بوظيفة تمنحه القدرة على الفرار من براثن الفقر. لذا يقتضي منا ذلك التقدم البطيء وغير المتكافئ معاودة التفكير فيما ننتهجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المضمار.

إن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضاؤل العقد الاجتماعي الأساسي الذي ترتكز عليه المجتمعات الديمقراطية وهو: اقتضاء مشاركة الجميع في التقدم. وستظل تهيئة فرص العمل الجيد تحدياً من التحديات الرئيسية التي سوف تواجهها الاقتصادات جميعها تقريبا فيما بعد عام 2015.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

إن الاستثمار في البنية الأساسية –النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان. وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية.

إن التنمية الصناعية المستدامة الشاملة تعتبر مصدراً هاماً لإدرار الدخل، وتساعد في الزيادة السريعة المستدامة في مستوى حياة الناس، كما تساعد إيجاد الحلول التقنية لإقامة الصناعات الصديقة للبيئة.

الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة

خطى المجتمع الدولي خطوات واسعة صوب رفع الناس من هوة الفقر. ولا تزال أشد الدول ضعفاً – أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية – تشق طريقها صوب خفض حدة الفقر. بيد أن التباين لا يزال متواصلاً، حيث هناك تباينات واسعة في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الأصول الإنتاجية.

وعلاوة على ذلك، فرغم احتمال حدوث خفض في التباين في الدخل بين البلدان، فإن التباين داخل البلدان آخذ في الارتفاع. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن النمو الاقتصادي ليس كافياً لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع، ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وسعياً إلى خفض التباين، تم التوصية باتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، على أن تولي الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة.

الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

إن المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير. فالمدن مكّنت الناس، في أفضل حالاتها، من التقدم اجتماعياً واقتصادياً.

بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو يستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد. وتشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن الاكتظاظ، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية.

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج

تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع. ويساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

وتستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة" إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"، وزيادة المكاسب الصافية في الرفاهية الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية بخفض استعمال الموارد وتقليل تدهورها وما ينشأ عنها من تلوث، على مدار كامل دورة الحياة، مع العمل على زيادة جودة الحياة. ويدخل فيها شتى المهتمين، ومنهم أصحاب الأعمال، والمستهلكين، والمسؤولين عن رسم السياسيات، والباحثين، والعلماء، وتجار التجزئة، ووسائط الإعلام، ووكالات التعاون الإنمائي.

الهدف 13: العمل المناخي

يؤثر التغيير المناخي حالياً على كل دولة في أي قارة من القارات. ويعطل التغيير المناخي الاقتصادات الوطنية ويؤثر على أنواع الحياة، ويلقى بالأعباء المالية على الناس، والمجتمعات والدول غالباً وفي الغالب الأعم غداً.

لقد جرب الناس التأثيرات المناخية الهامة والتي تشمل التغيير في أنماط الطقس، وارتفاع مناسيب البحر، والكثير من حوادث الطقس غير المواتية. وقد أدت ولم تزل تؤدي انبعاثات الغازات الناشئة عن الأنشطة البشرية إلى تغيير المناخ. وقد بلغت الآن أعلى مستوى لها في التاريخ. وبدون التحرك فمن المتوقع تزايد متوسط درجة الحرارة السطحية في القرن الحادي والعشرين ومن المحتل أن تزيد ثلاثة درجات مئوية خلال هذا القرن–مع توقع ارتفاع أكثر لدرجات الحرارة في بعض مناطق العالم. فالفقراء والفئات الأكثر ضعفاً سوف يكونوا من أكثر الفئات تأثراً. وينشأ عن تغير المناخ، الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني، تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات.

ولمعالجة قضية التغيير المناخي، فقد تبنت الدول اتفاقية باريس في مؤتمر باريس لتغيير المناخ 21 في باريس بتاريخ 21/ديسمبر/2015م. في هذه الاتفاقية، وافقت كافة الدول على العمل من أجل الحد من ارتفاع درجة الحرارة في العالم إلى ما دون 2 درجة مئوية، كما طرحت المخاطر المميتة للسعي من أجل الإبقاء عليها عند 1.5درجة مئوية.

الهدف 14: الحياة تحت المياه

إن محيطات العالم ـ درجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها ـ هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحاً للسكنى بالنسبة للبشرية.

فمياه أمطارنا ومياه شربنا وطقسنا ومناخنا وسواحلنا وقدر كبير من غذائنا، بل وحتى الأكسجين الموجود في الهواء الذي نتنفس، توفرها البحار وتنظمها جميعاً في نهاية المطاف. وقد كانت المحيطات والبحار على مر التاريخ قنوات حيوية للتجارة والنقل.

الهدف 15: الحياة في البر

تغطي الغابات مساحة 30 بالمائة من سطح الأرض، وعلاوة على أنها توفر الأمن الغذائي والمأوى، فإنها عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع البيئي وأوطان سكان الشعوب الأصلية. ويُفقد سنويا 13 مليون هكتار من الغابات، في الوقت الذي أفضى فيه التدهور الدائم في الأراضي الجافة إلى تصحر 3.6 بليون هكتار.

إن إزالة الغابات والتصحر –الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ – يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، وما برحا يؤثران في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر. وتُبذل الجهود سعيا إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

بدون السلام، والاستقرار، وحقوق الإنسان، والحوكمة الفاعلة القائمة على حكم القانون، لا يمكن أن نأمل في تنمية مستدامة. فنحن نعيش في عالم متسارع الانقسام. وتتمتع بعض المناطق بمستوى مستدام من السلام، والأمن والازدهار، في حين أن بعضها الآخر يعيش في دوامة تبدو غير متناهية من الصراع والعنف. وهذا الأمر لا يعني أنه حتمي، ويجب علينا معالجته.

والمستويات العليا من العنف وفقدان الأمن ذات تأثير مدمر على تنمية أي دولة، حيث تؤثر على النمو الاقتصادي وغالباً ما ينتج عنها مظالم طويلة يمكن أن تمتد لأجيال. فالعنف الجنسي، والجريمة، والاستغلال والتعذيب تسود أيضاً عندما يكون هناك صراع أو انعدام حكم القانون، لذا يتوجب على الدول اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الفئات الأكثر تعرضاً للخطر.

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

من أجل جدول تنمية مستدامة ناجح هذا يتطلب عمل شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في قلب هذه الجهود. وجميعها متطلبات على الصعد العالمية والإقليمية والقُطرية والمحلية.

ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتعبئة الطاقة المحدِثة للتحول الكامنة في تريليونات الدولارات من موارد القطاع الخاص، وإعادة توجيه تلك الطاقة وإطلاق العنان لها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى توجيه استثمارات طويلة أجل، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى قطاعات ذات أهمية حاسمة، وخاصة في البلدان النامية.

معوقات التّنمية المستدامة[1]

- **تكدّس الدّيون والفقر:** حيث تستنزف الدّيون التي تتكبدّها الدول أكثر من نصف الدّخل القوميّ لها، ممّا يتسبب بالفقر للشعوب.
- **انعدام عنصري الأمن والأمان:** تُعدّ الحروب الداخلية مع غياب الأمن أمراً مُستنزفاً للأموال في الدّول التي تعاني من سباق التسلّح والحروب الداخلية.
- **تدنّي مستويات الإمكانيّات التقنية والخبرات الفنيّة وتراجعها:** نظراً لتوجّه العقول المفكّرة في الدول إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة، ويعود الأمر بالسّلب على خطط التّنمية.
- **سوء الأوضاع الاقتصاديّة وتفشي البطالة بين فئات المجتمع:** إذ يساهم ذلك في إضعاف التّنمية الاقتصادية.
- **الانفجار السكانيّ:** حيث يتسبّب النموّ السكاني الكبير بإرهاق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعية.

[1] أسامة الخولي، **مفهوم التنمية المستدامة**، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة،1999، ص 44.